الاتحاد
الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

يلعب القطاع الخاص اليمني دوراً أساسياً ورائداً في الاقتصادالوطني اليمني.
هدفنا زيادة دور الاتحاد العام والغرف في رفع مستوى الخدمات المقدمة للقطاع الخاص,
من أجل رفع مستوى الدخل ومستوى معيشة المواطن اليمني.
رئيس الاتحاد
محمد عبده سعيد

نشرة اقتصادية يصدرها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية
العدد الأول /أكتوبر /٢٠٢٤م

لقاء موسع لمناقشة تشكيل فريق العمل واللجان المشتركة لتنفيذ المبادرة الوطنية لدعم المنتج اليمني

عقد في الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية يوم الإثنين٣٠-٩-٢٠٢٤م اجتماع موسع لمناقشة المبادرة الوطنية لتشجيع المنتج اليمني، التي ستنطلق بالشراكة بين الاتحاد والجمعية اليمنية لحماية المستهلك... تحت شعار (هويتي يمني -منتجي وطني).
وخلال اللقاء أوضح المدير العام للاتحاد الأستاذ محمد محمد قفله: أن أهمية هذه المبادرة تأتي من كونها تهدف إلى تشجيع المنتجات الوطنية، الأمر الذي يستدعي حشد الطاقات وبذل كل الجهود الرامية إلى إنجاح المبادرة وتحقيق أهدافها من خلال عمل اللجان الخاصة بالمبادرة وتنفيذها للمهام الموكلة إليها بكل جدية.
مؤكداً أن الاتحاد و الجمعية سيقومان بمتابعة عمل اللجان والإشراف المستمر عليها، داعياً إلى أن يكون تشجيع المنتجات الوطنية شعاراً دائماً لا مبادرات موسمية.
بدوره أكد الاستاذ فضل منصور رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك على أهمية تنظيم هذه المبادرة التي تنظمها الجمعية بالشراكة مع الاتحاد العام للغرف التجارية وبالتعاون مع وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار ، والتي تأتي لتعزيز ثقة المستهلك بالمنتج الوطني، وإن إنجاح هذه المبادرة يتطلب تكاتف الجميع لتقديم منتج وطني يتمتع بمواصفات تلبي رغبات واحتياجات المستهلك.
كما قام منصور: بالتعريف بالمبادرة وأهدافها و استعراض مكوناتها، وآلياتها، والنتائج المرجوة منها بالإضافة لتوزيع اللجان و تحديد مهامها.
وقد شهد اللقاء مشاركة واسعة من مختلف الجهات المعنية بتشجيع المنتج الوطني في الحكومة والقطاع الخاص، حيث أبدى المشاركون في اللقاء حماستهم مع المبادرة والعمل الجاد على إنجاحها، وتحقيق أهدافها المرجوة.

مناقشة التعاون بين وزارة الخارجية والمغتربين والاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

ناقش وزير الخارجية والمغتربين جمال أحمد عامر، يوم الأحد ٢٩-٩-٢٠٢٤م مع نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، الأستاذ محمد محمد صلاح، التعاون بين الوزارة والاتحاد.
وفي اللقاء أكد الوزير عامر، أن حكومة التغيير والبناء تولي دور القطاع الخاص أهمية في عملية التنمية الاقتصادية، وهناك اهتمام خاص بتفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية.
وأشار إلى أن هناك خطوات وإجراءات تعمل عليها الحكومة بقصد تهيئة المناخ المناسب لاستمرار القطاع الخاص في دعم عملية البناء والتنمية، ومعالجة أية اختلالات حدثت في وقتٍ سابق.
وشدد وزير الخارجية والمغتربين على أهمية العمل الجاد لدعوة رجال وسيدات الأعمال اليمنيين في المهجر للمساهمة في إعادة البناء والتنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

من جانبه أوضح نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية: أن القطاع الخاص في اليمن يقوم بدور مهم في دعم العمل التنموي، ويسهم في فتح مصادر وفرص عمل لمئات الآلاف من الأسر عبر المشاريع المتوسطة والصغيرة، بما في ذلك التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية ومشاريع تحسين سبل المعيشة.

نائب رئيس الاتحاد/ الأستاذ محمد محمد صلاح

تمر بلادنا بمرحلة استثنائية تتطلب جهودًا استثنائية وقرارات حاسمة لدفع عجلة التنمية وتقديم حوافز جادبة وامتيازات حقيقة لمختلف القطاعات، وعلى رأسها القطاع الاقتصادي الذي أحد أهم مرتكزات الانتعاش التنموي.

وهذا ما لمسناه في حكومة التغيير والبناء منذ توليها مهامها والمسؤوليات الجديدة، وإننا نثق بأن الحكومة الجديدة، بما تمتلكه من رؤية طموحة وخطط عملية، قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة والعمل على وضع حلول فعالة لمعالجة الاختلالات وتجاوز المعوقات التي تعترض مسيرة التقدم والبناء؛ من خلال الاهتمام بتشجيع الاستثمار وتحفيز القطاعات الإنتاجية، اللذين سيكونان حجر الأساس لتحقيق النمو والاستقرار.

كما نثمن الجهود التي تبذلها الحكومة في هذه الإطار ممثلة بوزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار معالي المهندس معين المحاقري، ومعالي وزير المالية الأستاذ عبد الجبار احمد على الجهود الرامية إلى دعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية، وتذليل الصعوبات والمعوقات... خاصة في موضوع السجل التجاري وغيرها من الموضوعات ذات الصلة.
ونحن، في الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، نؤكد استعدادنا الكامل لدعم جهود الحكومة في تذليل الصعوبات والمساهمة في بناء اقتصاد قوي ومستدام, فالتكامل بين الجهات الحكومية والخاصة هو مفتاح النجاح في هذه المرحلة، ونسعى جاهدين لتقديم المشورة والدعم اللازمين لتحقيق الأهداف المشتركة.

نسأل الله أن يوفق حكومة التغيير والبناء في أعمالها الجديدة، وأن تكون هذه الفترة بداية لمرحلة من التقدم والازدهار الاقتصادي الذي ينشده كل أبناء اليمن.

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

– نشرة اقتصادية يصدرها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

العدد الأول/أكتوبر/٢٠٢٤م

فعاليات وأنشطة

نائب رئيس الاتحاد يشارك في تدشين العمل بالخطة الحكومية المجتمعية

الاتحاد يوقع مذكرة تفاهم مع الجمعية اليمنية لحماية المستهلك حول تنفيذ المبادرة الوطنية لدعم المنتج اليمني

الاتحاد وغرفة محافظة صنعاء ينظمان ورشة لسيدات الأعمال حول المسؤولية البيئية في المشاريع الخضراء

مجلس إدارة الاتحاد يناقش التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص

ورقة عمل حول تعزيز تنافسية صادرات القطاع الخاص

هيئة التحرير

الإشراف العام
رئيس الاتحاد
الأستاذ محمد عبده سعيد

رئيس التحرير
نائب رئيس الاتحاد
الأستاذ محمد محد صلاح

مدير التحرير
محمد النظاري

الهيئة الاستشارية
الأستاذ محمد محمد قفله
المدير العام
الدكتور منصور البشيري
المستشار الاقتصادي
الأستاذ عصام الزبيري
مدير الإدارة التجارية
حبيب سلطان المخلافي
مدير العلاقات

تنسيق وإخراج
حنان الصلوي

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

نشرة اقتصادية يصدرها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

العدد الأول /أكتوبر /٢٠٢٤م

مجلس إدارة الاتحاد يناقش التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص

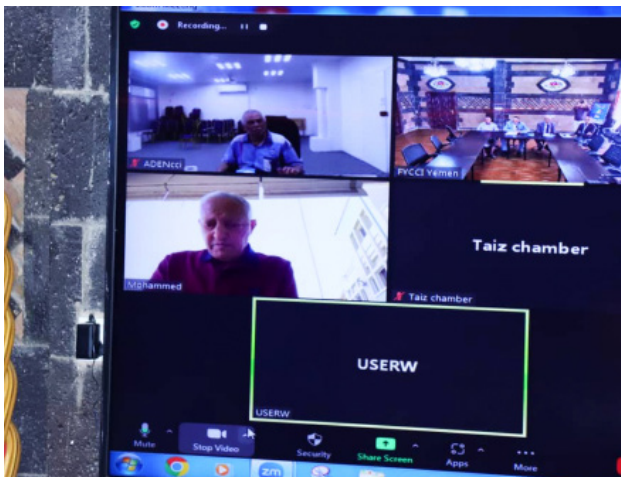

عقد يوم الأربعاء ٢٥-٩-٢٠٢٤م في الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية اجتماع لمجلس الإدارة.

وقد هدف الاجتماع برئاسة رئيس الاتحاد الأستاذ محمد عبده سعيد لمناقشة التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني و القطاع الخاص و اقتراح الحلول الكفيلة بمعالجتها.

حيث دعا رئيس الاتحاد إلى ضرورة توعية القطاع الخاص بأهمية تشجيع الاستثمار والتسويق للحفاظ على سمعة المنتج اليمني وجودته المعروفة، مع الابتعاد عن الغش التجاري الذي يضر بالمنتج الوطني.

وأكد على ضرورة التزام الغرف التجارية بسداد حصة الاتحاد من الإيرادات وفقاً لقانون الاتحاد والغرف رقم «٢٨»للعام ٢٠٠٣م؛ كي يتسنى للاتحاد القيام بالمهام المنوطة به في خدمة القطاع الخاص والاقتصاد الوطني، مثنياً على دور الغرف الملتزمة بسداد حصة الاتحاد الأمر الذي يعبر عن تقديرهم للدور الذي يلعبه الاتحاد في خدمة القطاع الخاص.

حضر الاجتماع نائب رئيس الاتحاد الاستاذ محمد محمد صلاح، و الاستاذ محمد الشرعبي عضو مجلس الادارة نائب رئيس غرفة تعز و الشيخ محمد داديه عضو مجلس الادارة رئيس غرفة ذمار و هاشم محمد السواري عضو مجلس الإدارة، و مدير عام الاتحاد الأستاذ محمد محمد قفله، وعدد منن رؤساء الغرف التجارية.

الاتحاد يوقع مذكرة تفاهم مع الجمعية اليمنية لحماية المستهلك حول تنفيذ المبادرة الوطنية لدعم المنتج اليمني

وقع الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية مع الجمعية اليمنية لحماية المستهلك مذكرة تفاهم لإطلاق المبادرة الوطنية لدعم المنتج اليمني . ويأتي توقيع المذكرة من منطلق الأهداف المشتركة بين الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية والجمعية اليمنية لحماية المستهلك والاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية والغرف التجارية الصناعية برفع الوعي بالمنتجات المحلية وتعزيز دعم المنتج الوطني.

حيث سيتم تنفيذ مبادرة شاملة تهدف إلى معالجة التحديات التي تواجه القطاعات الإنتاجية والصناعية المختلفة ، بهدف توفير منصة لتسويق المنتجات الوطنية في سبيل تحسين تنافسيتها امام المنتجات المستوردة ورفع ثقة المستهلك اليمني بالصناعة المحلية وتوحيد جهود القطاع الحكومي والخاص بدعم الاقتصاد الوطني.

من أجل تشجيع الصادرات اليمنية

المدير العام / محمد محمد قفله

تعتبر سياسة تشجيع الصادرات من أهم السياسات الداعمة للاقتصاد الوطني.

وتأتي أهمية الاهتمام بزيادة صادرات بلادنا نتيجة لارتفاع فاتورة الاستيراد وما تحمله ميزان المدفوعات من أعباء تستنزف النقد الاجنبي.

وخلال السنوات التي توقف فيها إنتاج وتصدير النفط والغاز، حقق الميزان التجاري عجزاً كبيراً مما أدى إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي، وارتفاع سعر الصرف الذي أدى بدوره لارتفاع الأسعار.

ويتميز الاقتصاد اليمني بتوفر الموارد وتنوعها، كما أن هناك فرصاً لتصدير المنتجات ذات الميزة النسبية، ويأتي على رأسها: «البن- العسل- الخضروات- الفواكه- القطن الصناعات الحرفية والتقليدية- الصناعات التحويلية- المعادن في حالة البدء باستخراجها».

وحتى يزداد حجم الصادرات اليمنية لابد من تنفيذ حزمة من السياسات والإجراءات الداعمة، لعل أهمها:

- إعادة تحديث الاستراتيجية الوطنية لتنمية وتشجيع الصادرات.
- تشجيع زيادة إنتاج المنتجات ذات الميزة النسبية ومنح حوافز للاستثمار في المنتجات المذكورة أعلاه.
- دراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه الصادرات اليمنية والعمل على حلها.
- إعادة إنشاء الجهاز الفني لتنمية وتشجيع الصادرات.
- إنشاء المؤسسة الوطنية لضمان ائتمان الصادرات.

نأمل من الجهات الحكومية ذات العلاقة، وعلى رأسها وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار، ووزارة المالية البدء بتنفيذ سياسة جادة تهدف إلى استعادة انسياب الصادرات اليمنية.

ولعل أهم فوائد الصادرات:

- تشجيع وزيادة حجم الانتاج المحلي وتشغيل العمالة وارتفاع مستوى الدخل وتحسين مستوى المعيشة.
- زيادة موارد البلاد من النقد الأجنبي.
- التحسن التدريجي للميزات التجاري و ميزان المدفوعات.

الاتحاد
الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

– نشرة اقتصادية يصدرها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية
العدد الأول/أكتوبر/٢٠٢٤م

انعقاد اجتماع اللجان التخصصية للاتحاد

عقد صباح الخميس ٥-٩-٢٠٢٤م في مقر الاتحاد اجتماع رؤساء اللجان التخصصية برئاسة الأستاذ أمين أحمد قاسم رئيس لجنة التجارة.

وتم خلال الاجتماع استعراض برنامج حكومة التغيير والبناء، وخاصة الفصل الخاص بالسياسات الاقتصادية والمالية والتنموية.

أكد رؤساء اللجان على أهمية تفهم الحكومة للمشاكل والتحديات التي تواجه القطاع الخاص والعمل على حلها.

بدورها قدمت الأستاذة منال الثور نائب رئيس لجنة سيدات الأعمال برنامج اقتصادي يلتقي ببرنامج حكومة التغيير والبناء.

كما تم الاتفاق على ترتيب لقاء مع دولة رئيس الوزراء لمناقشة اشراك القطاع الخاص في المجلس الاقتصادي تجسيداً للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

بالإضافة للتأكيد على أهمية مشاركة القطاع الخاص في صياغة السياسات والقوانين ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي.

حضر اللقاء مدير عام الاتحاد الاستاذ محمد محمد قفله ومدير الإدارة التجارية عصام الزبيري و المستشار الاقتصادي الدكتور منصور البشيري، و المستشار القانوني عبدالباسط الظراسي، وسكرتيرة اللجان المتخصصة الاستاذة جميلة الزنيم.

تسليم عدد من المواقع الاستثمارية الجديدة في المنطقة الصناعية بالحديدة

سلم وزيرا الاقتصاد والصناعة والاستثمار، المهندس معين هاشم المحاقري، والمالية، عبدالجبار أحمد محمد ، يوم الخميس ١٩-٩-٢٠٢٤م عدداً من المواقع لإقامة خمسة مشاريع استثمارية جديدة في المنطقة الصناعية في الحديدة والتي ستكون خاصة بالصناعات الغذائية والحديد؛ وبمساحة إجمالية تقدَّر بـ٥٨٩ ألفا و٧٠٢ متر مربع.

وقد سلّمت العقود للمستثمرين بحضور وكيل وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار لقطاع الصناعة أيمن أحمد الخلقي ، ووكيل محافظة الحديدة، محمد حليصي، وتشمل المشاريع إقامة مجمع صناعي غذائي يضم صوامع غلال ومطاحن ومصانع بسكويت، وأعلاف مواشي، ومكرونة ومعجون الطماطم، وأكياس بلاستيكية منسوجة، وكذا مصنع زيوت وزبدة، ومصنع للمنتجات الحديدية، ومصنع حديد تشكيلي، بالإضافة إلى توسعة مصنع للحديد التشكيلي.

وأكد الوزيران المحاقري وعبدالجبار أنه سيتم بموجب توجيهات القيادة تمليك الأرض مجاناً لكل مستثمر يقوم بإنشاء مصنعه وفقاً للخطة الزمنية المعتمدة، وسيتم تضمين ذلك في القانون الجديد للاستثمار كحافز وامتياز لمن يقومون بالاستثمار في المنطقة الصناعية بالحديدة.

وأشارا إلى الحرص على تقديم كافة التسهيلات وتذليل الصعوبات أمام المستثمرين.. لافتين إلى أن مشروع قانون الاستثمار الجديد، الذي يجري وضع اللمسات الأخيرة عليه سيقدّم حزمة من التسهيلات والحوافز للرأسمال الوطني للاستثمار في مختلف المجالات الإنتاجية والصناعية، ويخلق ثقة وتعاونا مثمرا بين الحكومة والقطاع الخاص، ويقدم صورة إيجابية وجاذبة عن بيئة الاستثمار في اليمن.

وشدد على أهمية تضافر الجهود للنهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد في ظل الأوضاع الاستثنائية التي تعيشها.

وأكدا أن تشجيع الاستثمار يأتي ضمن أولويات برنامج حكومة التغيير والبناء، وذلك لإيجاد بيئة استثمارية جاذبة تسهم في توجّه الرأسمال الوطني نحو مشاريع إنتاجية تُسهم في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

بدوره أشار وكيل وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار لقطاع الصناعة أيمن الخلقي إلى أن تسليم هذه المواقع لإقامة مشاريع إنتاجية يجسّد رؤية اقتصادية حكومية جادة لرفع مستوى الصناعات الوطنية، وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص، وبما يترجم توجيهات القيادة الثورية والمجلس السياسي الأعلى، وبرنامج حكومة التغيير والبناء.

حضر التسليم مدير مكتب الاقتصاد والصناعة والاستثمار في الحديدة صالح محمد، ومدير المنطقة الصناعية، عبدالله البكاري.

نائب رئيس الاتحاد يشارك في تدشين العمل بالخطة الحكومية المجتمعية

شارك الأستاذ محمد صلاح نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية في تدشين العمل بالخطة الحكومية المجتمعية لمواجهة أضرار الأمطار و السيول في مدينة صنعاء القديمة.

و الذي دشنه نائب رئيس الوزراء- وزير الإدارة والتنمية المحلية والريفية محمد المداني، العمل لتنفيذ برنامج الخطة الحكومية المجتمعية الطارئة لمواجهة أضرار الأمطار الغزيرة والسيول في مدينة صنعاء القديمة.

وقد خلال التدشين أعرب نائب رئيس الاتحاد: عن الشكر لكافة الجهود التي تبذل في سبيل الحفاظ على المدن التاريخية في اليمن ككل وصنعاء القديمة بشكل خاص.

مؤكداً على أهمية إدراك حجم المسئولية الملقاة على عاتق الجميع بما في ذلك دور أبناء مدينة صنعاء القديمة، والمبادرات المجتمعية في الحفاظ على المدينة ورونقها وجمالها.

وأشار الأستاذ محمد محمد صلاح: إلى أهمية التعاون المجتمعي في مثل هذه الظروف، والاستفادة من تجارب الأجداد الذين تمكنوا من بناء السدود والمدرجات والقلاع والقرى والمدن،... وغيرها من الشواهد التاريخية والحضارية التي يفاخر بها الشعب اليمني اليوم.

كما وجه الدعوة لرجال المال والأعمال إلى المساهمة الفاعلة في إنجاح برنامج الخطة الطارئة لمدينة صنعاء التاريخية.
التاريخية.

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

نشرة اقتصادية يصدرها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية العدد الأول /أكتوبر /٢٠٢٤م

الاتحاد وغرفة محافظة صنعاء ينظمان ورشة عمل لسيدات الأعمال حول المسؤولية البيئية في المشاريع الخضراء

دشنت يوم السبت ٥-١٠-٢٠٢٤م بالشراكة بين الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية و الغرفة التجارية الصناعية في محافظة صنعاء ورشة عمل تحت عنوان المسؤولية البيئية في المشاريع الخضراء. وتهدف الورشة التي تستمر لمدة يومين إلى إكساب ٢٣ متدربة من سيدات الأعمال في محافظة صنعاء مهارات علمية وعملية حول المشاريع الخضراء، وأهمية توجيه الأنشطة التجارية والصناعية والإنتاجية كي تكون صديقة للبيئة.

وخلال افتتاح الورشة وبحضور الأستاذ حسين السواري رئيس غرفة محافظة صنعاء أوضح الأستاذ محمد محمد قفله مدير عام الاتحاد: أن هذه الورشة تأتي تعبيراً عن اهتمام الاتحاد بسيدات الأعمال وتطوير مهاراتهن وخبراتهن في مختلف الانشطة الاقتصادية.

تعبيراً عن اهتمام الاتحاد بسيدات الأعمال وتطوير مهاراتهن وخبراتهن في مختلف الانشطة الاقتصادية. داعياً المتدربات إلى للاستفادة القصوى مما سيقدم خلال الورشه من مهارات ومعارف وعكسها على الأنشطة الاقتصادية التي يمارسنها. تعبيراً عن اهتمام الاتحاد بسيدات الأعمال وتطوير مهاراتهن وخبراتهن في مختلف الانشطة الاقتصادية.

داعياً المتدربات إلى للاستفادة القصوى مما سيقدم خلال الورشة من مهارات ومعارف وعكسها على الأنشطة الاقتصادية التي يمارسنها.

فيما أعرب الأستاذ مطر المطري مدير عام غرفة محافظة صنعاء: عن سعادته بانعقاد هذه الورشة كونها الورشة الأولى التي تنعقد بالتعاون مع الاتحاد في تدريب سيدات الأعمال في المحافظة.

مؤكداً: أن هذا التعاون سيكون له مردوداً على الكثير من الأنشطة والفعاليات التي تساهم في دعم سيدات الاعمال وتطوير أعمالهن

وقد أوضحت مديرة إدارة سيدات الأعمال في الاتحاد الاستاذة جميلة الصلوي: أنه من المقرر تنفيذ هذه الدورة في عدد من المحافظات، منها محافظة عدن، وتعز، والحديدة، من خلال التنسيق مع إدارات سيدات الأعمال في الغرفة التجارية الصناعية في تلك في المحافظات المعنية.

نسقت للورشة مديرة سيدات الأعمال في الاتحاد الأستاذة جميلة الصلوي و بالتعاون مع الأستاذة دانية طاهر من غرفة محافظة صنعاء، حيث تنطلق الورشة بقيادة المدربة زهرة الأديمي.

المدير العام يشارك في اللقاء التشاوري لتحديث وإعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير وتوطين الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية في مرحلتها الثانية

شارك مدير عام للاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية الأستاذ محمد محمد قفلة يوم الأحد ٦-١٠-٢٠٢٤م في اللقاء التشاوري لتحديث وإعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير وتوطين الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية المرحلة الثانية ٢٠٢٥ - ٢٠٣٠ ١٤٤٦هـ الموافق ٠٦ اكتوبر ٢٠٢٤م، والذي نظمته الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية. وفي كلمته التي ألقاها بهذه المناسبة أشاد المدير العام: بالدور الذي لعبه منتجو الأدوية خاصة خلال الظروف الاستثنائية الصعبة التي تمر بها بلادنا. مشيداً بجهود الهيئة العامة للاستثمار وفريق العمل الذي أعد هذه الاستراتيجية كونها معنية بإنتاج أهم سلعة منقذه للحياه، ويجب أن تحظى باهتمام القيادة السياسية ورعاية كافة الاجهزة الحكومية والمساعدة على تشجيع الاستثمار في هذا القطاع الحيوي والواعد. مؤكداً: أهمية إقرار مشروع قانون الاستثمار المعدل، ليثبت مصداقية الدولة في دعم القطاع الخاص ورأس المال الوطني للاستثمار في هذا القطاع الحيوي. شارك في اللقاء وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار، و اتحاد منتجي الأدوية، واتحاد مستوردي الأدوية، وعدد من المعنيين في الحكومة والقطاع الخاص.

الأشكال القانونية للمشروعات التجارية وفقاً للقانون اليمني

المستشار القانوني د. عبدالباسط محمد الضراسي

من المعلوم أن الاشكال القانونية للمشروعات التجارية قد تأخذ شكل التاجر الفرد والذي يجوز له أن يستخدم لفظ مؤسسة ضمن أسمه التجاري على أن يكون أسمه المدني مشمولاً في الاسم التجاري وفقا للمادة (٧) من قانون الأسماء التجارية رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٣م، وكذلك قد يتخذ المشروع شكلاً من أشكال الشركات التجارية المنصوص عليها في المادة (٩) من قانون الشركات اليمني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته، والتي تتكون: الأول وهو شركات الأشخاص والذي يقوم على الاعتبار الشخصي فيما بين الشركاء فالاعتبار الشخصي بين الشركاء يكون محل اعتبار في شركات الأشخاص لذلك فهي تتأثر بانهيار مثل هذا الاعتبار. وتنقسم شركات الأشخاص إلى أنواع ثلاثة هي: شركة التضامن والتي يكون فيها جميع الشركاء متضامنين وهي الشكل الأبرز لهذا النوع من الشركات إذ تتطلب بعض الأنشطة أن يكون شكلها القانوني متخذاً شكل شركة تضامن مثل شركات الصرافة وفقاً لقانون أعمال الصرافة الذي يوجب أن يكون شكل الشركة تضامنية، وشركة التوصية البسيطة والتي تتكون من نوعين من شريك متضامن، أو أكثر وهو الشريك الذي يسأل مسؤولية تضامنية عن ديون والتزامات الشركة، و شريك موصٍ أو أكثر وهو الذي يسأل بقدر حصته فقط، والشكل الثالث من شركات الاشخاص هو شكل شركة المحاصة وهي شركة مستترة ليس لها شخصية معنوية او اسم وانما تقتصر على وجودها بين الشركاء فقط. والقسم الثاني يتمثل في شركات الأموال وهي شركات تقوم على الاعتبار المالي وتضم الأشكال الأتية: شركة المساهمة وهي الشركة التي يقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة ولا يقل عدد الشركاء فيها عن خمسة شركاء، وتنقسم بدورها إلى شركة مساهمة مقفلة، وشركة مساهمة اكتتاب عام وتتخذ هذا الشكل المشروعات التي تتطلب رأس مال كبير وأيضا يلزم القانون بعض الأنشطة بأن تتخذ شركات المساهمة مثل البنوك وشركات التأمين التي لا يقل عد الشركاء فيها عن عشرة؛ وذلك لأهمية الائتمان المالي في هذا النوع ومن الأنشطة التجارية، والشكل الثاني من شركات الأموال هو شركة التوصية بالأسهم وهو شكل نادر اللجوء إليه والذي يتكون من نوعين من الشركاء متضامن أو أكثر ومساهم او أكثر بحيث لا يقل العدد عن ستة شركاء والشركة ذات المسؤولية المحدودة وهي الشركة الأكثر انتشرا لما لها من مزايا وتتسم بان عدد الشركاء فيها لا يزيدون عن ٣٠ شريكاً.

أسعار السلع لشهر أغسطس ٢٠٢٤م وفقاً لموقع منظمة الفاو

وفقاً لموقع منظمة الفاو للأغذية الزراعة للأمم المتحدة «FAO» والذي يصدر تحليلاً شهرياً لأسعار السلع على المستوى العالمي، وفيما يلي جدول أعددناه بناء على تحليل الأسعار لشهر أغسطس ٢٠٢٤م للسلع المصدرة، وسعر الطن لكل سلعة على حده٠

البلد	السلعة	سعر الطن USD
الأرجنتين	ذرة	١٨٥,١٠
	قمح	٢٦٩,٧٥
أستراليا	لحوم أبقار	٦٢٠١,٧٢
	لحوم أغنام	٣٣١٦,٢١
	قمح	٢٧٠,٤١
منطقه (البحر الأسود)	ذرة	٢٠٣,٤٣
	قمح	٢٠٠,٩٥
البرازيل	لحوم أبقار صغير	٤٤٥٢
	لحوم أبقار كبير	٢٤٣٠,٥٢
	دواجن	١٨٣١,٩٠
	ذرة	١٩٢,٣٨
كندا	قمح	٢٥٩,٧١
أوروبا وأوقيانوسيا	مسحوق حليب مدخن	٢٦٤٦,٥٣
	مسحوق حليب	٣٦٥٣,٩٧
الاتحاد الأوروبي فرنسا	قمح	٢٣٣,٥٧
الولايات المتحدة	سكر	٤١٦
الهند	أرز	٤٦٧
كازاخستان	قمح	٢٤٠
نيوزيلندا	لحوم أغنام	٥٨٧٠,٠٦
باكستان	أرز	٥٠٩,٨٠
	أرز بسمتي أبيض ممتاز	٩٠٠
جمهورية روسيا الاتحادية	قمح	٢٢٠
تايلاند	أرز ٢٥٪	٥٦٠
	أرز ٥٪	٥٨٩,٢٥
	أرز عطري ١٠٠٪	٩٩٧
	أرز لزج	٨٣٦,٨٠
	أرز مسحوق	٤٦١,٧٥

أسعار السلع الغذائية لشهر أغسطس ٢٠٢٤م

وفقاً لموقع منظمة الفاو للأغذية الزراعة للأمم المتحدة «FAO»والذي يصدر تحليلاً شهرياً لأسعار السلع على المستوى العالمي، وفيما يلي جدول أعددناه بناء على تحليل الأسعار لشهر أغسطس ٢٠٢٤م للسلع المصدرة، وسعر الطن لكل سلعة على حده٠

البلد	السلعة	سعر الطن USD
أوكرانيا	ذرة	٢٠٨
	قمح	٢٢٥,٦٧
الولايات المتحدة	لحوم أغنام	٩٧٩٥
	دواجن	١٣٤٢
	أرز كاليفورنيا	٦٠,٨٦
الولايات المتحدة	أرز رقم ٢ طويل الحبة	٧٧١
	فول الصويا	٤٧٢
	ذرة	١٦٨,٩
	فول الصويا رقم ١	٥٩١,٢٤
	قمح أحمر قاس رقم ٢	٢٤٩,٣٥
	قمح أحمر ناعم رقم ٢	٢٠٥,٨٠
	ذرة رقم ٢ أبيض	١٤٥,٨٢
أوروجواي	أرز	٨٠٢,٢٠
فيتنام	أرز مكسور ٢٥٪	٥١٦,٨٠
	أرز مكسور ٥٪	٥٥٥

مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية سجّل تراجعًا طفيفًا في أغسطس

*انخفاض أسعار السكر واللحوم والحبوب يعوّض عن ارتفاع أسعار الألبان والزيوت النباتية

استقرّ مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية في شهر أغسطس ٢٠٢٤ م، منخفضًا بشكل طفيف عن الرقم المراجع الذي سجله في شهر يوليو، حيث أنّ الانخفاض في أسعار السكر واللحوم والحبوب عوّض الزيادات في أسعار الزيوت النباتية ومنتجات الألبان؛ ومقارنةً بالمستويات المسجلة تاريخيًا، كان متوسط المؤشر في أغسطس أقل بنسبة ١,١ ٪ من قيمته المقابلة في العام الماضي وأقلّ بنسبة ٢٤,٧ ٪ من ذروته في مارس ٢٠٢٢.

فيما بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب في أغسطس، بانخفاض قدره ٠,٥ ٪ عن قيمته المسجلة في يوليو و ١١,٩ ٪ عن قيمته المسجلة في أغسطس ٢٠٢٣م، كذلك انخفضت أسعار الصادرات العالمية من القمح قياسًا إلى الشهر الفائت، ما يعكس تباطؤ الطلب الدولي والمنافسة القوية بين البلدان المصدّرة، وبوجه خاص إمدادات البحر الأسود ذات الأسعار التنافسية، كما ساهم في انخفاض الأسعار إنتاج القمح في الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية الذي تجاوز التوقعات المسبقة. وفي المقابل، ارتفعت الأسعار العالمية للذرة بشكل طفيف، مدفوعة بالدرجة الأولى بالمخاوف إزاء تأثير موجات الحر على الغلات في الاتحاد الأوروبي ومناطق من الولايات المتحدة الأمريكية، كما ساهم في دعم تلك الزيادة أيضًا انخفاض الإمدادات المحلية في أوكرانيا، حيث أجريت مراجعة إلى الأسفل لتوقعات إنتاج البلاد، ومن بين الحبوب الخشنة الأخرى، انخفضت الأسعار العالمية للشعير بينما ارتفعت أسعار الذرة الرفيعة. وقد سجّل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأرزّ عمومًا زيادة بنسبة ٠,٦٪ في أغسطس، حيث ارتفعت أسعار الأرزّ من غير إنديكا إلى حد ما، متأثرة بالتراجع الموسمي وارتفاع قيمة عملات بعض البلدان المصدّرة مقابل دولار الولايات المتحدة الأمريكية.

وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيوت النباتية في أغسطس، أي بارتفاع قدره ٠,٨ ٪ عن الشهر الماضي مسجلًا بذلك أعلى مستوى له منذ يناير ٢٠٢٣م؛ وتعكس هذه الزيادة الهامشية في المقام الأول ارتفاع الأسعار العالمية لزيت النخيل، الذي عوّض، بل وتجاوز، انخفاض أسعار زيت الصويا ودوار الشمس وبذور اللفت، وبذلك تكون الأسعار الدولية لزيوت النخيل قد ارتفعت للشهر الثالث على التوالي، ولم يحقق إنتاج إندونيسيا إمكاناته الكاملة، بالرغم من تحسنه قياسًا إلى الموسم السابق، ما أدى بالتالي إلى دعم الأسعار العالمية.

وفي المقابل، انخفضت الأسعار الدولية لزيت الصويا، متأثرة بشكل رئيسي باحتمالات أن يكون الإنتاج العالمي من فول الصويا وافرًا في الموسم ٢٠٢٥/٢٠٢٤م، وفي الوقت نفسه، انخفضت الأسعار العالمية لزيت دوار الشمس وزيت بذور اللفت، بعد أن شهدت ارتفاعًا دام عدة أشهر، ما يعكس إلى حد كبير تباطؤ الطلب العالمي على زيت دوار الشمس والضغط المتصل بحصاد بذور اللفت الموسمي في كندا على حد سواء.

بدوره حصد مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الألبان في أغسطس، زيادة قدرها ٢,٨٢,٢ ٪ عن شهر يوليو، وبزيادة قدرها ١٤,٢ ٪ عن قيمته المقابلة في العام السابق. كما وارتفعت الأسعار الدولية لجميع منتجات الألبان في أغسطس، وشهدت أسعار الحليب المجفف الكامل الدسم الارتفاع الأكبر بسبب الزيادة الكبيرة في الطلب على الواردات من الإمدادات الآنية وشحّ المخزونات في المناطق المنتجة الرئيسية، كما ارتفعت الأسعار الدولية للزبدة والحليب المجفف الخالي من الدسم، حيث وصلت أسعار الزبدة إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، مدعومة بارتفاع الطلب على عمليات التسليم القريبة والطويلة الأجل ونشوء بعض الشكوك حول كفاية إمدادات الحليب في أوروبا الغربية، بالرغم من انخفاض الأسعار في أوسيانيا بسبب ضعف الطلب وتوقعات ازدياد إمدادات الحليب قياسًا إلى الموسم الماضي؛ وفي الوقت نفسه، ارتفعت الأسعار العالمية للأجبان، مدفوعة بمحدودية المخزونات وانخفاض إنتاج الأجبان في أوروبا، إلى جانب ارتفاع الطلب العالمي على الواردات.

كما سجل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار اللحوم في أغسطس، انخفاضاً قدره ٠,٧ ٪ عن شهر يوليو، وإن كان لا يزال أعلى من قيمته المقابلة في العام الماضي بمقدار ٣,٧ ٪، وانخفضت الأسعار الدولية للحوم الدواجن في أغسطس، ما يعكس الآثار المستمرة التي خلفها التعليق الطوعي للصادرات جراء مرض نيوكاسل على الأسعار في البرازيل، بالرغم من إعلان الحكومة انتهاء تفشي المرض بعد أسبوع واحد من إعلانها عنه، كذلك انخفضت الأسعار الدولية للحوم الأغنام بشكل طفيف في شهر أغسطس، بعد ثلاثة أشهر من ارتفاعها بشكل حاد، وذلك بسبب تباطؤ مشتريات الواردات، لا سيما من جانب الصين، وفي المقابل، ارتفعت الأسعار العالمية للحوم الأبقار بشكل طفيف بسبب تأثير الانخفاض الموسمي في إمدادات الحيوانات المخصصة للذبح في أوسيانياً.

وفي السياق ذاته سجل مؤشر السكر خلال نفس الفترة، انخفاضاً قدره ٤,٧ ٪ عن مستواه المسجّل في يوليو، وتراجعاً قدره ٢٣,٢ ٪ عن مستواه المسجل في العام الفائت، فوصل إلى أدنى مستوى له منذ شهر أكتوبر ٢٠٢٢م؛ وكان الانخفاض في أغسطس مدفوعًا بشكل رئيسي بتحسن توقعات الإنتاج في الموسم ٢٠٢٥/٢٠٢٤م في تايلند والهند، بعد هطول الأمطار المواتية التي استفادت منها محاصيل قصب السكر. بالإضافة إلى ذلك، أدى انخفاض الأسعار العالمية للنفط الخام إلى ممارسة مزيد من الضغط لخفض أسعار السكر، ومع ذلك، في أواخر أغسطس، أدّت المخاوف من تأثير الحرائق على حقول قصب السكر في مناطق زراعتها الرئيسية في البرازيل، إلى جانب التقارير التي أفادت عن انخفاض إنتاج السكر دون التوقعات في النصف الأول من الشهر، إلى دعم الزيادات الحادة في أسعار السكر العالمية، ما أدى إلى احتواء الانخفاض الإجمالي من شهر إلى آخر.

وخلافاً لسائر مجموعات السلع، لا تكون معظم الأسعار المستخدمة في حساب مؤشر المنظمة لأسعار اللحوم متاحة في الوقت الذي يُحسَب ويُنشَر فيه مؤشر المنظمة لأسعار الغذاء، وبالتالي تُشتَق قيمة مؤشر أسعار اللحوم للأشهر الأخيرة من خليط من الأسعار المتوقَّعة والملحوظة، ويمكن أن يتطلَّب ذلك في بعض الأحيان تعديلات كبيرة في القيمة النهائية لمؤشر المنظمة لأسعار اللحوم، ويمكن أن يؤثّر ذلك بدوره على قيمة مؤشر المنظمة لأسعار الغذاء.

اجتماع لمناقشة أوضاع قطاع المقاولات والعقارات بمشاركة غرفة أمانة العاصمة

أكد معالي المهندس معين هاشم المحاقري وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار استعداد الحكومة لتقديم الدعم والحوافز للمستثمرين في القطاع العقاري نظراً لأهميته في حركة الاقتصاد، منوهاً إلى أن هناك جهوداً كبيرة تبذل من قبل فريق فني متناغم من وزارتي النقل والأشغال العامة لمعالجة أوضاع قطاع العقارات والمقاولات.

جاء ذلك خلال اجتماع عقد في الهيئة العامة للاستثمار يوم الخميس ٢٠٢٤/١٠/٣م بحضور معالي وزير النقل والأشغال العامة محمد عياش قحيم وبمشاركة الغرفة التجارية الصناعية في أمانة العاصمة صنعاء ممثلة بالأستاذ عصام شميله مستشار الغرفة التجاريه الصناعيه نائب رئيس القطاعات التجارية والصناعية رئيس قطاع التطوير العقاري ونائب رئيس قطاع التطوير العقاري محمد الكحلاني وأعضاء قطاع وعدد من الشركات والمطورين العقاريين ومتخصصين خصص لمناقشة أوضاع قطاع العقارات والمقاولات.

واستعرض الاجتماع المشاكل والعراقيل التي تواجه قطاع التطوير العقاري، مؤكدين استعدادهم لدعم النشاط الاقتصادي وزيادة الاستثمارات في مشاريع عقارية نموذجية. وأكد الوزير المحاقري استعداد الحكومة لتقديم الدعم والحوافز للمستثمرين في كل قطاعات بما فيها العقاري، منوهاً إلى أن هناك جهوداً كبيرة تبذل من قبل فريق فني متناغم من الوزارتين لمعالجة أوضاع قطاع العقارات والمقاولات.

وشدد على سرعة تطبيق مخرجات الفريق الفني، مبيناً أنه سيتم ضمن المعالجات إزالة كل العراقيل واعتماد مصفوفة حوافز وتحسين وتسهيل الإجراءات وفقا. لبرنامج عمل محدد.

وأشار وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار، إلى أن الحكومة ستعمل على تقديم الحوافز والمغريات لدعم المستثمرين واستعادة الثقة المتبادلة مع القطاع الخاص.

من جهته أشار الوزير قحيم، إلى أهمية الدور الاقتصادي لقطاع المقاولات والعقارات، ومعالجة أسباب الركود العقاري من أجل نهضة الاستثمار في هذا القطاع، وإنعاش السوق العقارية وإيجاد حلول وحوافز تجذب المستثمرين لتوفير فرص العمل وتعزيز الاقتصاد الوطني.

وحث على التوجه نحو إقامة المدن السكنية من خلال الاستفادة من المزايا والحوافز الاستثمارية لقطاع العقارات.. معبراً عن أمله في أن تفضى الجهود المبذولة إلى إحداث نقلة كبيرة في قطاع وصناعه التطوير العقاري. «

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

نشرة اقتصادية يصدرها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

العدد الأول /أكتوبر /٢٠٢٤م

ورقة عمل حول

تعزيز تنافسية صادرات القطاع الخاص

في إطار مهام الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية المتعلقة بإصدار الدراسات والبحوث الاقتصادية بالقطاع الخاص، أصدر الاتحاد دراسة تحت عنوان تعزيز تنافسية صادرات القطاع الخاص، وفيما يلي ملخص لهذه الدراسة:

أسهمت التداعيات السلبية الكبيرة للحرب والصراع في اليمن خلال السنوات الماضية في تراجع كمية وقيمة الصادرات اليمنية إلى العالم الخارجي، وزيادة القيود والعراقيل المفروضة على الصادرات اليمنية، كما تعرضت البنى التحتية الداعمة للتجارة للتدمير والتوقف الجزئي أو الكلي، وبالتالي المزيد من القيود على الحركة التجارية فيها، وتأخر دخول وتخليص السفن والشحنات الواردة، وشحة النقد الأجنبي اللازم لتغطية تكاليف الواردات، فضلاً عن تراجع القدرة الشرائية والاستهلاكية والإنتاجية للمواطنين.

وخلال السنوات الماضية شهدت قيمة الصادرات اليمنية تراجعاً كبيراً من حوالي ٧١٣٠ مليون دولار في العام ٢٠١٣م إلى حوالي ٥١٠ ملايين دولار فقط في العام ٢٠١٥م وبمعدل تراجع يصل إلى ٩٣٪ ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى توقف إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي والذي كان يمثل حوالي ٩١٪ من إجمالي الصادرات اليمنية قبل العام ٢٠١٥م، إلى جانب زيادة التحديات والعراقيل التي تواجه الانسياب الطبيعي للسلع والخدمات في اليمن وعلى رأسها تضرر البنى التحتية الأساسية المتعلقة بالتجارة وحالة والقطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها قطاع التجارة الخارجية إلى التكيف مع ظروف الصراع والحرب .

حيث عاود قطاع الصادرات الوطنية النمو من جديد وبلغت قيمة الصادرات في العام ٢٠١٧م حوالي ١٣٦١ مليون دولار وبمعدل نمو يصل إلى ١٦٧٪ عما كان عليه الوضع عام ٢٠١٥، كما استمر القطاع في النمو وإن كان بصورة محدودة ليصل في العام ٢٠٢١م إلى حوالي ٢٤٨٩ مليون دولار، إلا أن قيمة الصادرات اليمنية في العام ٢٠٢١م لم تتجاوز ٣٥٪ من قيمتها في العام ٢٠١٣م.

يتسم قطاع الصادرات اليمنية بهيمنة القطاع العام ويتضح ذلك من خلال غلبة الصادرات النفطية ومشتقاتها على هيكل الصادرات الوطنية وإن تراجعت نسبة صادرات القطاع العام من ٩١,٢٪ عام ٢٠١٠م إلى حوالي ٥٦,١٪ من إجمالي الصادرات عام ٢٠٢١م، والتي تضم إلى جانب النفط والغاز مجموعة واسعة من السلع أبرزها: الصادرات الزراعية والسمكية، حيث بلغت أهميتها النسبية عام ٢٠٢١م حوالي ٢٢,٩٪ مقارنة بحوالي ٦,٨٪ فقط عام ٢٠١٠م.

التحديات الرئيسية التي تواجه الصادرات اليمنية:

غياب الاستراتيجيات والخطط والسياسات الحكومية المعنية بقطاع التصدير سواءً من حيث الأهداف أو البنى المؤسسية اللازمة المعنية بتنمية الصادرات وتحقيقها تنافسية في الأسواق الإقليمية والدولية .

الافتقار إلى البنية الأساسية اللازمة للتصدير، والتي تتمثل في محدودية خدمات الشحن والتخزين، وارتفاع رسوم الخدمات في الموانئ البحرية والجوية.

نقص المعلومات المتاحة عن الطلب العالمي والأسواق الدولية التي يمكن التصدير إليها، وغياب ثقافة التصدير لدى غالبية أصحاب الأعمال في القطاع الخاص.

الحصار الشامل (بر، بحر، جو) المفروض على اليمن من قبل قوات التحالف والقوى المرتبطة بها خارجياً، وما يرتبط به من قيود لوجستية مشددة على تدفق الإمدادات السلعية اليمنية نحو الخارج، وزيادة رسوم التأمين على النقل من والى اليمن .

السياسات والإجراءات المطلوبة لتعزيز تنافسية صادرات القطاع الخاص.

السياسات والإجراءات قصيرة الأجل:

تسريع الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة كالإصلاحات الجمركية وتحرير خدمات النقل وتقديم الحوافز الضريبية للمصدرين مثل إعادة دفع الضرائب غير المباشرة التي تحملها المنتج عن السلع المخصصة للتصدير.

إنشاء مناطق تجهيز الصادرات. بما تتضمنه من الإعفاءات الضريبية واللوائح المبسطة.

تقديم المساعدات المالية للمصدرين في شكل قروض أو منح أو ضمانات تجارية وتصديرية. وتوفير برنامج لتأمين الصادرات ضد المخاطر غير المتوقعة لحماية الشركات من الخسائر وتقليل المخاطر الدولية التي تواجه المصدرين في الأسواق الخارجية. إلى جانب تقديم برامج وتدريبية للشركات الخاصة للتعرف على آليات وإجراءات ومتطلبات التصدير.

السياسات والإجراءات طويلة الأجل:

العمل على إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية لتحفيز وتنمية القطاعات الاقتصادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات القابلة للمنافسة في الأسواق الخارجية، وخلق صناعات كثيفة رأس المال وكثيفة التكنولوجيا.

الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز لليمن والاستثمار في البنية التحتية وجعلها أحد الخدمات القابلة للتصدير نحو الخارج، حيث يمكن الاستثمار في البنية التحتية للنقل متعدد الوسائط كالطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات.

الترويج للصادرات الوطنية، كون النشاط الترويجي يمثل حلقة رئيسية في عملية تنمية الصادرات والوصول إلى مختلف الأسواق العالمية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء مؤسسة وطنية لدعم الصادرات والمشاركة في المعارض الدولية المتخصصة، وإصدار النشرات التعريفية بالصناعات والمنتجات الوطنية والتي يتم توزيعها إلى مختلف دول العالم عبر السفارات، وبناء منصة إلكترونية تعريفية خاصة بالمنتجات اليمنية القابلة للتصدير.

مقترح حول زيادة دور الغرف في تقديم خدماتها للأعضاء

عام ٢٠١٢م عقد اجتماع لمدراء عموم الغرف التجارية الصناعية في مدينة إب.
و تم خلال الاجتماع طرح سؤال حول: ماذا يريد الأعضاء من خدمات؟
واقترح مدراء العموم مجموعة من الخدمات التي يمكن تقديمها للأعضاء،
وقد حصرت هذه المقترحات بالآتي:
ونظراً لأهميته نعيد نشرها في هذه العدد:

١- إعداد برامج لتوعيه الاعضاء .

٢- تكثيف برامج التدريب والتأهيل.

٣- العمل على حل مشاكل الاعضاء مع الجهات المختصة .

٤- تعميم خدماتVIP .

٥- دعوة الأعضاء للمشاركة في الفعاليات.

٦- العمل على إلغاء الرسوم غير القانونية.

٧- إصدار نشرات دورية .

٨- إقامة معارض داخلية وخارجية

٩- تأسيس قناة اعلامية اقتصادية .

١٠- تقديم الاستشارات .

١١- زيادة الايرادات .

١٢- إقامة ندوات نوعيه بالقوانين .

١٣- إجراء مسح شامل للقطاع التجاري والصناعي.

١٤- إنشاء مراكز أبحاث ودراسات.

١٥- التواصل فيما بين الغرف.

١٦- التواصل بين الاتحاد والغرف .

١٧- إنشاء مراكز لتطوير المنشآت الصغيرة .

١٨- العمل على تخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة وخاصة المشاريع الصغيرة .

١٩- إعفاء المنشآت الصغيرة من الضرائب .

٢٠- تزويد الأعضاء بالاتفاقيات و البروتوكولات بين الغرف والاتحادات والغرف الأخرى .

٢١- العمل على توقيع بروتوكولات مع الدول الصديقة لمنح اليمن حق الأفضلية.

٢٢- إزالة العوائق التي تواجه الصادرات.

٢٣- المشاركة في اللجان مع الجهات ذات العلاقة .

٢٤- تبسيط الإجراءات من قبل الجهات الحكومية تطبيق نظام النافذة.

٢٥- متابعة نتائج لقاء وزارة الصناعة والاتحاد ومدراء عموم الغرف ومدراء عموم مكاتب الصناعة والتجارة .

٢٦- مسح وتحديد الاراضي اللازمة للاستثمار.

٢٧- إنشاء نافذة للمعاملات في الغرف بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة .

٢٨- تزويد الغرف بالأحكام الخاصة بالمعاملات التجاريه.

٢٩- إعداد قوائم بفرص الاستثمار.

٣٠- دراسة أوضاع القطاع الخاص غير المنظم والعمل على تطوير أعمالهم.

٣١- تشجيع دعم الصناعات الحرفية والترويج لها .

٣٢- إعداد استراتيجية لتطوير الصناعات الحرفية .

٣٣- تصنيف رجال الاعمال والتجار.

٣٤- عقد ندوات توعيه لعملية انضمام بلادنا لمنظمة التجارة العالمية.

٣٥- إعداد خطة استراتيجية للاتحاد والغرف .

٣٦- استكمال الملاحظات الخاصة بقانون الاتحاد والغرف واعداد مشروع قانون بديل .

٣٧- الاستفادة من تجربة الغرفة التجارية الصناعية في أمانة العاصمة في نماذج الرسائل والأختام وغيرها التي تضمن عدم حدوث تزوير المراسلات الغرف.

٣٨- قيام الغرف بتسوية المبالغ المتعلقة بإيرادات الاتحاد.

٣٩- إنشاء الغرف الإلكترونية .

٤٠- زيادة دور سيدات الأعمال.

شركة شماخ للتجارة العامة

رواد الصناعات الجلديه في اليمن

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

Federation of Yemen Chambers of Commerce and Industry

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية
صوت القطاع الخاص في اليمن

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية هو الممثل الرسمي للقطاع الخاص في اليمن ويسعى دوماً لأن يكون شريكاً فعالاً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد، ولتحقيق ذلك يقدم الاتحاد خدمات متعددة تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتوفير الوقت والجهد.

Al Zubairi Street / Opposite Arab Bank / Sana'a / Republic of Yemen

شارع الزبيري / مقابل البنك العربي / صنعاء / الجمهورية اليمنية

+ 967 1 514 125 (7)

+ 967 1 261 269

P.O.Box 16992

info @ fycci-ye-org

WWW. fycci-ye-org